

الأسباب الموجبة لتعديل قانون الضمان الاجتماعي

تشير الدراسات إلى أن هناك حاجة ملحة لتعديل قانون الضمان الاجتماعي و ذلك حتى تتمكن المؤسسة من تغطية الالتزامات المترتبة عليها في السنوات القليلة القادمة. فبدون اتخاذ التدابير اللازمة لتصويب الوضع المالي للمؤسسة ستستمر النفقات التأمينية النمو بمعدلات تفوق نمو مصادرها المالية وهذا بدوره سيضع المؤسسة امام خيارات صعبة على مختلف الصعد لاسيما الاقتصادية و الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك فقد أظهر التطبيق العملي لأحكام القانون النافذ، مجموعة من الإختلالات التشريعية التي تحول دون قيام المؤسسة بدورها التأميني على اكمل وجه، كما أن منظومة التأمينات المقدمة لا زالت تفتقر إلى عناصر أساسية لحماية المؤمن عليه والمتقاعد من مخاطر المرض والبطالة وإرتفاع الأسعار وغيرها.

لهذا فقد تم وضع مشروع هذا القانون، متضمناً ثلاثة محاور رئيسية، وفقاً لما يلي:-

المحور الأول: تعزيز الحماية الاجتماعية

أولاً: القانون الحالي لا يتضمن الية ديناميكية لزيادة الرواتب التقاعدية بمختلف انواعها تستند بشكل واضح بالارتفاع في تكاليف المعيشة، وهذا بطبيعة الحال اصبح يشكل حالة من عدم الوضوح سواء كان ذلك عند المتقاعدين او للمؤسسة و التي اخذت تلجأ الى الزيادات العشوائية غير المدروسة.

ثانياً: يحد القانون الساري المفعول من قدرة المؤسسة على توسعة الشمول لكافة الفئات فهو لا يلزم أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص بالانتساب

للضمان الاجتماعي كما لا يسمح لربات البيوت من الشمول باحكامه وإن كان ذلك بصفة إختيارية.

ثالثاً: هناك حاجة اقتصادية و اجتماعية ملحة لاستحداث و تطبيق تأمينات جديدة ذات تأثير مباشر و فعال على كل من سوق العمل و على المستوى المعيشي للمواطنين.

المحور الثاني: تحسين المركز المالي للمؤسسة (الديمومة المالية)

أولاً: تشير الدراسات الاكتوارية الأخيرة إلى أن المؤسسة ستلجأ في السنوات القليلة القادمة وتحديداً إبتداءً من عام ٢٠١٦ إلى استخدام العوائد الاستثمارية للوفاء بالتزاماتها التأمينية حتى عام ٢٠٢٦ الذي لن تكون بعده العوائد الاستثمارية بحد ذاتها قادرة على تغطية عجوزاتها التأمينية وستضطر إلى البدء بتسييل موجوداتها حتى تتمكن من تغطية الالتزامات المترتبة عليها وهذا بدوره سيؤدي إلى نفاذ موجودات المؤسسة كلياً بحلول عام ٢٠٣٦. ومن أبرز الأسباب الكامنة وراء تراجع المركز المالي للمؤسسة ما يلي:

أ- التقاعد المبكر

١. تفاقمت مشكلة التقاعد المبكر المتمثلة في الإقبال عليه بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المتقاعدين مبكراً إلى إجمالي المتقاعدين الجدد خلال عام ٢٠٠٨ حوالي (٧٨,٨%).

٢. إن التقاعد المبكر أصبح عبئاً كبيراً على التوازن المالي للمؤسسة حيث يحرمها من الاشتراكات كما يرتب عليها دفع رواتب تقاعدية لفترات أطول خصوصاً في ظل الارتفاع المستمر في توقعات الحياة.

٣. إضافة إلى ما سبق فقد أصبح التقاعد المبكر يشكل تحدياً للتنمية الاقتصادية في المملكة كونه يحرم الاقتصاد الأردني الاستفادة من الأيدي العاملة، بعد اكتسابها لخبرات واسعة وإنتاجية مرتفعة.

ب- دعم النظام التأميني لفئات على حساب فئات أخرى

بينت الدراسات التي أجرتها المؤسسة على أن النظام التأميني الحالي يوسع الفجوة بين الرواتب التقاعدية ويدعم التقاعد المبكر على حساب التقاعد الوجوبي ومن أبرز المؤشرات على ذلك ما يلي:

١. إن سن التقاعد المبكر والمدة اللازمة لإستحقاق راتب التقاعد المبكر

متدنية والأقل بين كافة التشريعات التأمينية في العالم.

٢. معامل الخصم (نسبة التخفيض) للتقاعد المبكر متدني جداً ولا يعكس

الكلف الإضافية الفعلية التي تتحملها المؤسسة وهذا بدوره يقلل

بشكل كبير من الحافز على العمل لفترات أطول.

٣. عدم وجود سقف أعلى للأجر الخاضع للاقتطاع.

٤. عدم وجود سقف للعلاوة العائلية الأمر الذي يؤدي إلى وصول هذه

العلاوة بحد ذاتها إلى أضعاف الرواتب التقاعدية لبعض المتقاعدين.

٥. احتساب المعادلة التقاعدية على أساس متوسط الأجر الخاضع

للاقتطاع لآخر (٢٤) شهراً فقط مما يؤدي إلى ظاهرة التلاعب

بالأجور في السنتين الأخيرتين قبل التقاعد.

٦. تشجيع بعض النصوص الواردة في القانون النافذ على التحايل ومن

أبرزها المادة (٣٤/هـ) منه.

المحور الثالث: الاحكام الخاصة بالعسكريين

لا يشتمل القانون الحالي على الاحكام التي تراعي خصوصية عمل القوات المسلحة و الاجهزة الامنية و تنظم عملية شمول العسكريين تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

المحور الرابع: الإصلاح والتطوير الإداري

يفتقر القانون الساري المفعول الى بعض الجوانب التشريعية اللازمة لتكريس مفهوم الحاكمية المؤسسية و التي تعتبر من الركائز الاساسية للعمل المؤسسي.